الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة العدل **لجنة اكتتاب القضاة**

مسابقة اكتتاب 40 قاضيا لصالح وزارة العدل

محضر اجتماع

اجتمعت لجنة اكتتاب القضاة المنصوص عليها في المادة 23-4 جديدة من القانون النظامي المتضمن النظام الأساسي للقضاء المتعهدة في مسابقة اكتتاب 40 قاضيا لصالح وزارة العدل، يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2026 الساعة الخامسة مساء بمباني المحكمة العليا بنواكشوط للبت في تظلمات المشاركين في المسابقة، وذلك برئاسة السيد الشيخ أحمد سيد أحمد رئيس المحكمة العليا، رئيس اللجنة.

وقد لاحظت اللجنة أن هذه التظلمات تركزت على الاعتراض على دقة بعض الأسئلة من حيث الطرح أو الإجابات أو المنهجية وعلى نظام الامتحان وأدواته وآلية التقييم وحساب النقط ومبدإ استخدام الذكاء الاصطناعي مع دعاوى تتعلق بعدم إنصاف طلاب الشريعة. وقد استدعت اللجنة لجنة التحكيم واستعرضت تقارير اللجان العلمية المتخصصة — المشكلة من نخبة من القضاة والفقهاء والمحامين وأساتذة القانون — التي عكفت على دراسة وتمحيص كافة التظلمات بمهنية وموضوعية تامة. وبناءً على تلك الدراسة، تؤكد اللجنة الحقائق التالية:

1) دقة المرجعيات العلمية وفخ التسرع:

تابعت لجنة الاكتتاب الادعاءات بوجود "أخطاء فقهية وقانونية" في طرح الأسئلة ومفاتيح التصحيح، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تؤكد اللجنة أن معظم الطعون في مادة فقه المعاملات نتجت عن قراءة سطحية للأسئلة. لقد حددت بعض الأسئلة في نصها "المذهب المالكي" كمرجعية، في حين وجهت أسئلة أخرى نحو "الفقه الإسلامي" أو "جمهور الفقهاء" أو "المعاملات المالية الإسلامية" دون ذكر المذهب المالكي (كالسؤال المتعلق بالصداق/المهر). لقد وقع الكثير من المترشحين في فخ التسرع، فأجابوا وفق المذهب المالكي حصراً، متجاهلين الصياغة الدقيقة للسؤال.

ينسحب هذا الوضع على كافة المواد القانونية التي تطلبت التمييز الدقيق بين التشريعات الوطنية والقانون المقارن (ضمانات استقلال القاضي أو شروط رفع الدعوى القضائية مثلا).

إن القاضي العادل مطالب بالنباهة وسعة الاطلاع والقدرة على استنباط الأحكام ومقارنة المذاهب والقوانين، ولا يُعذر بالتخندق في مذهب واحد أو مدونة قانونية محلية عند معالجة نوازل تتطلب مرونة فقهية وقانونية.

2) منهجية الأسئلة والمشتتات وتوظيف الذكاء الاصطناعي:

تم توليد الأسئلة عبر أنظمة ذكاء اصطناعي خضعت لتدريب مكثف من قبل فقهاء وخبراء قانونيين، وخبراء في التقييم والتكنولوجيا التربوية. لقد تضمنت الأسئلة "مشتتات" علمية ولغوية شديدة الدقة، تؤدي إلى التشويش الذهني وهي أدوات قياس متعمّدة ومقصودة تهدف إلى تقييم يقظة المترشح ويقينه العلمي وقدرته على تكييف الوقائع المعقدة، وليس مجرد استظهار النصوص المحفوظة. إن الفشل في تجاوز هذه المشتتات قد يكون انعكاسا لقصور في النباهة والتحليل لدى المترشح، وليس خطأً في وضع السؤال.

3) سلامة النظام المعلوماتي وطريقة التقييم والعدالة التنافسية:
تأكدت اللجنة من سلامة الخوادم والألواح الرقمية وبئة الامتحان خلال اليومين اللذين تم إجراؤه فيهما حيث لم يسجل أي تظلم يتعلق بالناحية التقنية وقت الامتحان حيث قدمت فرق الدعم الفني المساعدة التقنية لكل من طلب الدعم، كما تمت مراجعة نظام حساب النقط والتقييم الآلي المعتمد في المنصة، وتأكدت اللجنة من دقته المتناهية. إن آلية الخصم الجزائي النسبي (النقاط السلبية) للإجابات الخاطئة هي معيار تقييمي دولي يهدف إلى منع التخمين العشوائي ومحاربة الغش، وهو نظام عادل طُبق على جميع المترشحين دون استثناء وفي جميع المسابقات الماضية المرقمنة. علاوة على ذلك، تم إعلان تفاصيل هذه المنهجية (الامتحان الإلكتروني المتعدد الخيارات مع نظام الخصم النسبي) قبل المسابقة بفترة طويلة، مع توفير بئة تجريبية للتدريب، مما ينفي أي ادعاء بالمفاجأة أو الحيف.
لقد أثبتت طريقة حساب النقط في المنظومة المعتمدة في الامتحانات الرقمية فعاليتها ونجاحها الباهر في الاكتتابات الوطنية السابقة، والتي شملت حتى الآن ما يقارب 200 مسار في مختلف التخصصات والقطاعات، مما مكّن من انتقاء الكفاءات الأمثل والمتسابقين المتميزين بكل تجرد وحياد، وبرهن أن مسار رقمنة المسابقات واستخدام الذكاء الاصطناعي ـ لضمان العدالة والنزاهة والسرعة والموضوعية ـ هو خيار مؤسسي راسخ ولا رجعة فيه.

4) حقيقة إنصاف خريجي الشريعة و شروط المسابقة:
أثيرت بعض الادعاءات المغلوطة حول تضرر طلاب وخريجي الشريعة من نظام المسابقة، وهنا تؤكد اللجنة وبشكل قاطع أنه لم يقع أي ظلم أو تمييز ضد أي فئة. فالمسابقة حافظت بدقة على نفس المواد العلمية، والضوارب، والتوقيت المعهود في كافة المسابقات الماضية لاكتتاب القضاة. إن التغيير الوحيد اقتصر على آلية طرح الامتحان إلكترونياً عبر الألواح، واعتماد نمط الأسئلة المتعددة الخيارات (QCM) بما تحمله من شمولية للمواضيع ومشتتات دقيقة مع التصحيح الآلي.
إن هذا التحديث المنهجي يطبق مسطرة تقييمية واحدة يتأثر بها كافة المشاركين بغض النظر عن تخصصاتهم، ولا يوجه ضد فئة دون أخرى. كما تنبّه اللجنة إلى أن مجرد الترشح والقبول بإجراء الامتحان بهذه التقنية يمثل موافقة مبدئية وقانونية صريحة على قواعد المسابقة وشروطها المتعلقة باستخدام المنظومة الرقمية والذكاء الاصطناعي، مما يجعل الاعتراض على هذه الآليات بعد إخفاق المترشح في اجتيازها أمراً يفتقر إلى الوجاهة والموضوعية.
وبالأرقام فقد بلغ معدل نتائج المشاركين في مادة فقه المعاملات في هذه المسابقة 11.02 من 20 وهو أحسن معدل للمواد الخمس، بينما كانت معدلات المواد الأخرى كما يلي: القانون المدني: 10.07، القانون الجنائي: 10.72، الثقافة القانونية العامة: 10.79، القانون القضائي الخاص: 09.55 وهو ما يعني ضعف النتائج الإجمالية في مادة القانون القضائي الخاص المعادِلة لفقه المعاملات من حيث الضارب، الشيء الذي يؤثر على المعدل العام.

5) مسار توليد الأسئلة وضمانات الدقة والسرية والحياد التام:
لا يفوت اللجنة أن تنبه إلى أن مسار توليد الأسئلة ليس إجراءً آلياً أعمى، بل يمر عبر محطات علمية وتقنية شديدة الصرامة. يبدأ هذا المسار بتشكيل لجان علمية تضم خبراء متخصصين في الشريعة والقانون، يشرفون — بالتعاون مع خبراء في التقييم والتكنولوجيا التربوية وفنيين — على تدريب وكيل الذكاء الاصطناعي. بداية يتم تزويد النظام بمحددات ومواصفات وشروط دقيقة لضبط مستويات الصعوبة والمحتوى، وذلك من خلال "موجهات" (Prompts) مدروسة بعناية فائقة. تتلقى كل لجنة علمية إثر ذلك أسئلة تجريبية في تخصصها وتقوم بناءً عليها بتعديل وتحسين صياغة الموجهات عبر محاولات متتالية، حتى تنتفي أي ملاحظات سلبية. عندئذ فقط، تُعتمد النسخة النهائية للموجه، ويُعطى الأمر للذكاء الاصطناعي بتوليد الأسئلة النهائية (دون تكرار أي سؤال سبق طرحه خلال فترة التدريب)، وتقديم مبررات للخيارات الصحيحة وتفسيرات للخاطئة وتعليق عام على كل سؤال، يلي ذلك تصحيح الاختبارات آليا من طرف وكيل ذكاء اصطناعي مختلف عن

الأول حتى لا يبقى خلاف بينهما، ثم يتم تصديرها مباشرة إلى المنصة قبيل موعد الامتحان، دون أن تطلع عليها اللجان المكلفة بتصميم المواضيع مسبقاً. وبعد ظهور النتائج وتلقي التظلمات، قد تتدخل اللجان الفنية لإجراء "تقييم بعدي" للأسئلة والمفاتيح.
إن خيار حجب المواضيع عن التدخل أو الاطلاع البشري قبل فتحها أمام المتسابقين، والاكتفاء بالتقييم البعدي عند الحاجة، هو خيار استراتيجي حاسم نابع من قدسية الالتزام بسرية الامتحان وضرورة تأمينه من أي تسريب محتمل. وتؤمن اللجنة بأن الخطأ وارد بشرياً وتقنياً، إلا أن الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة الحساسة أولى وأحرى بضمان الدقة، والسرية المطلقة، والحياد التام الذي لا يترك مجالاً لأي تأثير بشري على مخرجات المسابقة، كما تؤكد أن نسبة الخطإ المحتمل في الأسئلة المولدة بالذكاء الاصطناعي وفق هذه المنهجية معدومة أو ضئيلة جدا لا ترقى في أي حال إلى درجة تغير ترتيب المتسابقين ولا إلى التشكيك في مصداقية امتحان يطلب من كل متسابق فيه الحسم في تسعمائة خيار ضمن ستين سؤالا مستقلة تغطي معظم المقررات في التخصص المطلوب، هذا إن وجدت أخطاء بالفعل.

وفي النهاية تؤكد لجنة الاكتتاب أن الذين تفوقوا عموما في هذه الاختبارات المميزة وبهذه المنهجية في طرح وتقييم الأسئلة هم الذين برهنوا على نباهتهم وأحقيتهم في ولوج سلك القضاء.

الحضور